



جُمِهُورِيَّةُ مَصْرُ الْعَرَبِيَّةُ
وزَارَةُ الْمَالِيَّةِ
الْوَزَيْرِ

قَرْرٌ
وزَيْرُ الْمَالِيَّةِ رَقْمُ ٣٤٦ لَسْنَةِ ٢٠٠٩
بِتَعْدِيلِ بَعْضِ أَحْكَامِ قَرْرٍ وزَيْرُ الْمَالِيَّةِ رَقْمُ ٥٥٤ لَسْنَةِ ٢٠٠٧
بِشَانِ الْفَوَادِعِ الْمُنَفَّذَةِ لِقَانُونِ التَّأْمِينِ الْاجْتِمَاعِيِّ
الصَّادُورُ بِالْقَانُونِ رَقْمُ ٧٩ لَسْنَةِ ١٩٧٥

وزَيْرُ الْمَالِيَّةِ :

- بَعْدِ الاطْلَاعِ عَلَى قَانُونِ التَّأْمِينِ الْاجْتِمَاعِيِّ الصَّادُورُ بِالْقَانُونِ رَقْمُ ٧٩ لَسْنَةِ ١٩٧٥ ،
- وَعَلَى الْقَانُونِ رَقْمُ ٤٧ لَسْنَةِ ١٩٨٤ بِتَعْدِيلِ بَعْضِ أَحْكَامِ قَانُونِ التَّأْمِينِ الْاجْتِمَاعِيِّ الصَّادُورُ بِالْقَانُونِ رَقْمُ ٧٩ لَسْنَةِ ١٩٧٥ ،
- وَعَلَى قَرْرٍ رَئِيسِ جُمِهُورِيَّةِ مَصْرُ الْعَرَبِيَّةِ رَقْمُ ٤٢٢ لَسْنَةِ ٢٠٠٥ بِتَحْدِيدِ الْوَزَيْرِ الْمُخْتَصِّ بِتَنْفِيذِ قَانُونِ التَّأْمِينِ الْاجْتِمَاعِيِّ ،
- وَعَلَى قَرْرٍ وزَيْرُ الْمَالِيَّةِ رَقْمُ ٥٥٤ لَسْنَةِ ٢٠٠٧ بِالْفَوَادِعِ الْمُنَفَّذَةِ لِقَانُونِ التَّأْمِينِ الْاجْتِمَاعِيِّ الصَّادُورُ بِالْقَانُونِ رَقْمُ ٧٩ لَسْنَةِ ١٩٧٥ ،
- وَعَلَى مَذْكُورَةِ مَسَاوِيِّ وزَيْرِ الْمَالِيَّةِ لِشُؤُونِ التَّأْمِينَاتِ وَالْمَعَاشَاتِ الْمُؤْرَخَةِ ٢٠٠٩/٤/١٥ .

قَرْرٌ

(المادة الأولى)

يُسْتَبَدِّلُ بِالبِندِ ثَانِيَاً مِنْ الجَدْوِلِ رَقْمُ (١) بِشَانِ الْحَدِّ الْأَدْنِيِّ وَالْأَقْصِيِّ لِأَجْرِ الاشتِراكِ فِي التَّأْمِينِ الْمَرْفَقِ بِقَرْرٍ وزَيْرُ الْمَالِيَّةِ رَقْمُ ٥٥٤ لَسْنَةِ ٢٠٠٧ المُشَارُ إِلَيْهِ النَّصُّ الْأَتَى :

"ثَانِيَا : اعْتَبَرَا مِنْ ٢٠٠٩/٧/١ يَكُونُ الْحَدُّ الْأَقْصِيُّ لِأَجْرِ الاشتِراكِ المتَغِيرِ ٩٠٠٠ جُنِيْهًا سَنْوِيًّا وَ ١٨٠٠٠ جُنِيْهًا سَنْوِيًّا لِلْمُؤْمِنِ عَلَيْهِ الَّذِي يُشَفَّلُ مَنْصَبَ وزَيْرٍ وَمَنْ يُعَالَمُ مَعَالَمَهُ هَذَا الْمَنْصَبُ مِنْ حِيثِ الْمَرْتَبِ وَالْمَعَاشِ ."



جُمُورِيَّة مُصَرْقُ الْعَرَبِ

وزارَة الْمَالِيَّة

(المادة الثانية)

الوزَّاعِ

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وي العمل به من ١ / ٧ / ٢٠٠٩ .

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

صدر في : ٢٠٠٩/٦/٢